مجلة المجد العلمية المتطورة العدد (22) المجلد (22) نيسان 2025

دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني

The role of government policies in combating unemployment in Palestinian society

مصطفى عبدالله حبش، طالب باحث / تخصص التحقيق الجنائي، جامعة الاستقلال – أريحا، فلسطين

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١٨ تاريخ القبول: ٢٠٢٥ /٣/٢ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٤/١٥

مجلة المجد العلمية المتطورة العدد (22) المجلد (22) نيسان 2025

دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دور السياسات العامة التي اتخذتها الحكومية الفلسطينية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني، حيث تسلط الضوء على عدة جوانب بما يشمل على فعالية السياسية العامة وقرارات مجلس الوزراء على الحد من ظاهر البطالة وحول الخطط والاستراتيجيات التي تبتها الحكومة الفلسطينية في وضع حد لتفشي ظاهرة البطالة خاصة التي أصبحت نسبها في تزايد مستمر بسبب قلة فرص العمل وصغر حجم السوق الفلسطينية وتعارض بين حاجة سوق العمل للتخصصات التقنية والمهنية مع بعض التخصصات التي ليس لها فرص في التنافس على الوظائف في سوق العمل مما يحد من فرص البعض في الحصول على وظيفة، وأيضا الحرب على قطاع غزة التي رفعت نسب البطالة الى نسب غير معقولة عن سابقتها في قطاع غزة والضفة الغربية، مما يدل على ان السياسات والإجراءات الحكومية غير مجدية في تحقيق الهدف الاستراتيجي في تخفيض نسب البطالة وخلق فرص عمل جديدة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال استهداف عينة عشوائية من العاملين في الدوائر الحكومية في محافظة رام الله والبيرة، وتصميم استبانة مقسمة الى محورين الأول حول البطالة والثاني حول السياسات العامة وعشرين فقرة وهو الذي يعبر عن أسباب ارتفاع نسب البطالة ومدى فعالية السياسات في الحد منها على ارض الواقع بسبب التغييرات والتحديات المختلفة التي تعصف في السلطة الوطنية الفلسطينية واهمها عدم الاستقرار السياسي والازمة المالية والتوظيف الغير مدروس وعدم تكافؤ الفرص في القطاع العام التي تم التركيز عليها في هذا البحث وتأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السياسات العامة والقرارات الحكومية لهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني.

Abstract:

This study examines the role of public policies adopted by the Palestinian government in combating unemployment in Palestinian society. It sheds light on several aspects, including the effectiveness of public policy and Cabinet decisions to reduce unemployment. It also examines the plans and strategies adopted by the Palestinian government to curb the spread of unemployment, particularly the persistently rising unemployment rates due to the scarcity of job opportunities, the small size of the Palestinian market, and the conflict between the labor market's need for technical and vocational specializations and certain specializations that lack competitive opportunities in the labor market. This limits the opportunities for some to obtain employment. Furthermore, the war on the Gaza Strip has raised unemployment rates to unreasonable levels, compared to previous years in the Gaza Strip and the West Bank. This indicates that government policies and procedures are ineffective in achieving the strategic goal of reducing unemployment rates and creating new job opportunities. The researcher used a descriptive approach by targeting a random sample of employees in government departments in the Ramallah and Al-Bireh Governorate. A questionnaire was designed, divided into two sections: the first on unemployment, and the second on public policies. The questionnaire included twenty items, which reflect the reasons for the high unemployment rates and the effectiveness of policies in reducing them on the ground due to the various changes and challenges facing the Palestinian National Authority. The most important of these are political instability, the financial crisis, unplanned hiring, and the lack of equal opportunities in the public sector, which are the focus of this research, as well as the impact of political, economic, and social conditions on public policies and government decisions in this regard.

Keywords: The role of government policies in combating unemployment in Palestinian society.

المقدمة:

تعرف البطالة طبقاً لتعريف منظمة العمل الدولية –ILO١٩٨٣، فإن العاطل عن العمل هو:" كل قادر على طبقا العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى". من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل عن العمل، فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل واصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل، ولبحث عن دور الدولة في مكافحة البطالة من خلال قوانين غير قانون التشغيل. يجب عمل الحكومات على تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتبني إطار تعميق الإصلاحات الاقتصادية ودعم النمو وسياسات حكومية جديدة تهدف علاج مشكل البطالة، والتركيز على استراتيجية محاربة البطالة على أسس تتجسد في تنشيط دور الدولة في الصياغة والتنظيم والتأطير والتمويل، ومن أجل تنفيذها تتطلب التفكير في إدماج القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية ودعوته للمشاركة معها للقضاء على البطالة أو الحد منها وتحقيق مستوى إنتاجي إضافي، وذلك بإنجاز نشاطات اقتصادية من غاياتها المساهمة في الحد من البطالة، ويتطلب ذلك الاعتراف بالمؤسسات الخاصة كشريك للدولة من أجل ترقية الوظائف والعمل، والتركيز على السياسات العامة التشغيلية كأداة تنمية اقتصادية وبشرية، كما يجب العمل على إعادة تنظيم ودعم القطاعات الخلاقة للوظائف وفرص العمل وتحفيزها، وادماج كافة القطاعات في سياسات الحكومات للحد من البطالة[١]

تركز السياسات العامة على وضع الخطوط العريضة التي تسير عليها الدولة خلال الفترة القادمة، وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها الى خطط استراتيجي وبرامج ومشاريع لتحقيق هذه السياسات العامة، سياسات التعليم والصحة والصناعة وغيرها، ويشارك في صنع السياسات العامة الحكومة نفسها والمؤسسات ذات العلاقة والمجتمع المدني والأحزاب والنقابات واطراف أخرى، السياسات العامة هي مدخلات الجهاز الإداري للدولة التي تلعب دورا كبيراً في التأثير على افراد المجتمع، فهي عمل موجه نحو هدف معين ومسارات يتخذها المسؤولون الحكوميين استجابة لمطالب وحاجة فئات عريضة من المجتمع او المجتمع ككل، ونتيجة التقييم المستمر للسياسات العامة والعمل على تعديلها او صناعة سياسات جديدة فعالة تعمل على تعزيز العمل الحكومي وزيادة الثقة لدى المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة.

من خلال التطرق الى أهم الأسس التي يقوم عليها قطاع العمل والربط بين مؤشرات الاداء للإدارات العامة التابعة لوزارة وفق تقاريرها السنوية، ومؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لوضعها بين يدي متخذي القرار في الحكومة ووزارة العمل بما يحقق الأهداف والسياسات العامة لقطاع العمل كل حسب موضوعه. وصولاً لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية للباحثين عن عمل، وخاصة الشباب والنساء وذو الاحتياجات الخاصة، اضافة الى تحسين خدمات التشغيل وتعزيز دور سياسات سوق العمل ،وإيجاد نموذج فلسطيني خاص لمنظومة التدريب المهني يشمل التوسع الأفقي في بناء المراكز ، والعمودي في البرامج والمهن ، وفق مناهج حديثة تؤدي الى زيادة الإقبال على التدريب المهني والتقني والتعليم المستمر ، مستجيبة للرقمنه والذكاء الاصطناعي ، وفي ذات الوقت الاستمرار في العمل على حوكمة سوق العمل وتعزيز مبادئ العمل اللائق من خلال، تعزيز تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية، وتطوير علاقات العمل والمفاوضات الجماعية، والرقابة على الحد الأدنى للأجور خاصة في القطاعات المشغلة للنساء ، والتوسع نحو حماية العمالة غير المنظمة، وجسر الفجوة التمييزية على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل وحماية الأمومة.

كما أن تعزيز الشراكة الثلاثية والحوار الاجتماعي من خلال العمل على مأسسة عمل اللجان الثلاثية، وزيادة مساحة الشراكة والحوار الاجتماعي نحو الوصول الى إطار مؤسسي وتنظيمي لسوق العمل يشمل مراجعة القوانين والتشريعات ووضع سياسات خاصة بالأجور وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية بما في ذلك فتح الحوار حول قانون الضمان الاجتماعي وتطبيقه ومساعدات البطالة وإعانات

[١] مزاوي، علي، مجلة قانون العمل والتشغيل جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016، ع 2

الأجور للقطاعات الهشة واخيراً وليس اخراً لا بد من تنظيم وحماية حقوق العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر مما يحتم على وزارة العمل ان تقوم بإجراءات منظمة تضمن من خلالها حفظ حقوق هؤلاء العمال وكرامتهم[٢]

وتحظى قضايا التشغيل والبطالة أهمية كبيرة لدى الحكومة الفلسطينية وذلك في ظل ارتفاع نسبة البطالة وخاصة في صفوف الشباب الفلسطيني إضافة الى ارتفاع اعداد السكان ممن يقعون اسفل خط الفقر إضافة الى ان حجم المؤسسات واستيعابها للعاملين حجم صغير، لذلك عمدت الحكومة الفلسطينية الى التزام كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بتطبيق كافة الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتوظيف واطلاق برنامج لتطوير سياسات التشغيل في الأراضي الفلسطينية بالاتفاق مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية ووضع استراتيجية التعليم من خلال ربطها بسوق العمل موضع التنفيذ وتشكيل اللجنة الوطنية للتشغيل واللجنة الوطنية لتشغيل النساء واستراتيجية التشغيل الوطنية[٣]

مشكلة الدراسة

وفقا للبنك الدولي فأنه في العام ٢٠١٤ كان قد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ٠.٢%- ولم ينم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة صحية مرة أخرى إلا في أواخر العام ٢٠١٥ و٢٠١٦ حيث وصل الى حوالي ٩% وهو اعلى مستوى له في ١٢ سنة الماضية ولكن عاود وتعرض لانكساره كبيره خلال جائحة كورونا لينخفض في العام٢٠٢٠ الى ١١.٣%- الا ان عاد للتعافي في أواخر العام ٢٠٢١ ليصل الى معدل نمو ٧.١% وفي العام ٢٠٢٢ كانت نسبة النمو في الناتج المحلي تقدر عند ٣.٧ %وهي لا تصل إلى مستويات الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠١٩ السابقة لجائحة كوفيد١٩ وذلك بسبب الازمات المالية المتسارعة التي تحد الانفاق العام وضغوط التضخم ونتيجة لهذه التقلبات غير المنتظمة في المنحنى، زادت البطالة والفقر – خاصة بين الأطفال والشباب حتى سن ٢٤ سنة، والذين يشكلون ٦٢% من السكان، وبين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من كلا الجنسين، لقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة من مجموع المشاركين في القوى العاملة بلغ ٢٤.٤% خلال عام 2022 في فلسطين، بواقع ٢٠.٣% بين الذكور، مقابل ٤٠.٤% بين الإناث. وقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥ –٢٤ سنة لكلا الجنسين؛ حيث بلغت النسبة ٣٦.١% بواقع ٣١.٩% للذكور، و٥٧.٠% للإناث .أما على صعيد المنطقة، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ، ١٣.١% بواقع 10.6%بين الذكور مقابل ٢٣.٧% بين الإناث. وقد تركز معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥- 24سنة لكلا الجنسين؛ حيث بلغ، ٢٢.٧% بواقع ١٩%، ومن الملاحظ أيضا أن نسبة البطالة بين الإناث تفوق نسبتها عند الذكور ولعل السبب في ذلك يعود إلى مفاهيم اجتماعية ما زالت سائدة داخل المجتمع الفلسطيني المحافظ الذي يحاصر المرأة في وظائف معينة، ومن جهة أخرى الطابع الذكوري الذي ما زال مهيمن على قطاع العمل في فلسطين.٤ بين الذكور مقابل ٣٩.٨% بين الإناث في نفس الفئة العمرية، إن اللافت للانتباه ايضاً هو ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب حملة الشهادات، حيث أصبح ينظر لمؤسسات التعليم وكأنها مولد للبطالة، وهذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، حيث أصبحت الهجرة أحد خيارات الحل بالنسبة للشباب هروبًا من دائرة البطالة والفقر، ليحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة على النجاح في إحداث التنمية الاقتصادية والاستفادة بالشكل الأمثل من طاقاته البشرية.

وبالرغم من ان هناك تحسن ملحوظ في نسب البطالة للعام ٢٠٢٢ لكن ما زال معدل نسبة البطالة في دولة فلسطين مقلق جدًا؛ نظرًا لارتفاعه بالمقارنة مع الدول الأخرى، بل هو من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي لا سيما في قطاع غزة، ولا شك أن السبب المباشر في تفاقم هذه المشكلة يعود إلى كون فلسطين دولة تحت الاحتلال، الذي يقيد حريتها في استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية

[٢] جميل الريماوي، بيان عساف، تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث ونظام معلومات سوق العمل، وزارة العمل، 2022م

[٣] موقع وزارة العمل www.mol.gov.ps

ويمنعها من السيطرة على معابرها ومياهها ومجالها فضلا عن الحصار وإغلاق الجوي، بل ويدمر باستمرار بنيتها التحتية، ويمارس القرصنة على أموالها، المعابر كل ذلك بهدف إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، ويعتمد على ما تجود به الدول المانحة، للحيلولة دون أن تتوفر مقومات الاستقلال، نضيف الى ذلك عدم كفاية معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لتوليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في الايدي العاملة، وتعكس هشاشة النمو في الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية قدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الفلسطيني، مدى التشوهات الهيكلية (ضمور القطاعات الانتاجية) جراء قيود الاحتلال الاسرائيلية، وممارسته القمعية تجاه الفلسطينيين على مدار العقود الماضية، مما جعل البطالة مشكلة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني، نضيف الى ذلك الاستمرار في اقتطاع جزء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام او لأسباب الأخرى التي ترتبط بالتراجع الحاد للدعم الخارجي المقدم لدولة فلسطين والمخصص لدعم الموازنة، إضافة الى تداعيات الازمة الأوكرانية الروسية التي أدت الى تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣.٧% خلال العام ٢٠٢٢ مقارنة بمعدل نمو ٧.٠% خلال العام ٢٠٢١ [٤]

لعل المشكلة الرئيسية والأبرز هو محدودية فعالية السياسات العامة الحكومية للحد او التخفيف من مشكلة البطالة وارتفاع نسبة البطالة واستنادًا إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مسح القوى العاملة الفلسطينية –التقرير السنوي: ٢٠٢٢) وأصبحت البطالة تؤثر بالعديد من جوانب الحياة أهمها الجانب الاقتصادي بشكل سلبي وذلك بسبب افتقار عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور وارتفاع مستوى المعيشة والحاجة الى الايدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، وهذا يشكل بحد ذاته عامل أساسي لزيادة البطالة وزيادة حجم الفقر لذلك كل ما قل النمو الاقتصادي زاد نسبة البطالة، وهذه هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (عبدالكريم، عبدالله، الطيب، ٢٠١٥:٦٠).

اكدت دراسة اجراها عماد لبد على الوزارات والمؤسسات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة تفتقر لقاعدة بيانات حديثة تخدم عملية التخطيط وتعزيز فرص اتخاذ القرار والى وجود مظاهر خلل ترافق عملية التعيين في الوظيفة العمومية التي تمثلت بالتعيين على أسس غير موضوعية وبعيدة عن المهنية ولوجود عدة اعتبارات سياسية او شخصية او توصيات الإدارة العليا.

في دراسة تقييمية سريعة صدرت تحت عنوان حرب غزة الاثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ان الفقر قد ارتفع بمعدل ٢٠% مع مرور شهر على الحرب وان اجمالي الناتج المحلي قد انخفض بمعدل ٤.٢% وتشير الدراسة ايضاً الى تقديرات منظمة العمل الدولية بفقدان ٣٩٠٠٠٠ وظيفة الى الان، في غزة نسبة ٦١% من البطالة ما يعادل ١٨٢٠٠٠ وظيفة وفي الضفة الغربية نسبة ٢٤% من البطالة ما يعادل ٢٠٨٠٠٠ وظيفة[٥]

أسئلة الدراسة

١- ما هي السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
٢- ما مدى فعالية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
٣- ما مدى كفاية السياسات الحكومية الراهنة للحد من نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
٤- ما هو تأثير ظاهرة البطالة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟
٥- ما هي التخصصات التي يعاني خريجوها من البطالة لأنها غير مطلوبة؟

[٤] جميل الريماوي، بيان عساف، تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث ونظام معلومات سوق العمل، وزارة العمل، 2022م
[٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023،www.undp.org

٦- ما هي التخصصات التي بحاجة لها سوق العمل؟

٧- ما هو سبب العزوف والابتعاد عن دراسة التخصصات التقنية والمهنية؟

أهداف الدراسة

١. معرفة السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني.
٢. معرفة فعالية السياسات الحكومية الفعالة المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني.
٣. بيان مدى كفاية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني.
٤. التعرف على تأثير البطالة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٥. معرفة التخصصات التي يعاني الخريجين فيها من البطالة.
٦. معرفة التخصصات التي بحاجة لها سوق العمل.
٧. تحليل سبب العزوف والابتعاد عن دراسة التخصصات التقنية والمهنية وتشجيع هذه التخصصات.

أهمية الدراسة النظرية

تمكن أهمية الدراسة في خطورة مشكلة انتشار ظاهرة البطالة اذ تشير التقديرات انها بلغت نسبة ٢٤% كما انها تؤدي الى معرفة التحديات والمعيقات التي تواجه السياسات الحكومية في مكافحة البطالة والتوصل الى مقترحات وتوصيات وتدخلات وفق خطط واستراتيجيات يمكن من خلالها الحد من ظاهرة البطالة، يقدم البحث الإضافة العلمية من نتائج وبيانات حديثة تم جمعها حول مشكلة الدراسة، وبالتالي الوصول إلى دراسات و معلومات لم يتم التطرق إليها مسبقا أو الحديث عنها بسبب شح المواد والدراسات والأبحاث وخاصة النقدية التي تنقد السياسات وتبين جوانب الضعف والسلبية بها وحول منطقية وواقعية تطبيق هذه السياسات والمردود والنتائج الخاصة بتحقيق الأهداف ومدى مواءمتها لواقعنا الفلسطيني، و أن تصبح هذه النتائج التي تم الوصول إليها في الدراسة مبرهنات و ذات اعتماد، حيث توضح المفاهيم الجديدة التي تم الحصول عليها و كيفية الاستفادة منها، و توضيح العوائق التي تتعلق بالدراسة تجاه مشاكل السياسات الحكومية ودورها في الحد من ظاهرة البطالة.

الأهمية التطبيقية

ما تقدمه الدراسة من نتائج يمكن استغلالها في خدمة المجتمع والعلوم الأخرى من خلال توظيفها للاستفادة منها في المؤسسات والجهات الرسمية التي تتوافق معها وتخدم بتوفير معلومات للباحثين والدارسين لهذه الظاهرة وخاصة، وهذه الأهمية هي ما يسعى لمعرفته والاطلاع عليه لدى الكثيرين من الباحثين والمهتمين في هذه الدراسة، تحقيق فائدة علمية والتعريف بها للباحثين، التعريف بمدى إمكانية وقابلية تطبيق النتائج التي توصل إليها الباحثين على ارض الواقع، وتقديم توصيات حول الفجوات في السياسات الحالية وانحرافها عن تحقيق الأهداف المرجوة ورفعها لصناع القرار لإعادة النظر فيها واخذ العبر منها والخروج بالتوصيات

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي هو الأنسب والأكثر ملائمة لطبيعة هذا الموضوع وفاعلية من جمع المعلومات ثم التحليل والوصف الدقيق والتفسير للوصول الى استنتاجات تبنى عليها المقترحات والتوصيات قصد تحديد الأثر واهم الجوانب المرتبطة في السياسات العامة ومدى مساهمتها للحد وتخفيف نسبة البطالة، كما سيتم الاستعانة بالمصادر الثانوية كالكتب والأبحاث المنشورة والمقالات والمؤسسات الحكومية الرسمية جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ديوان الموظفين العام ووزارة العمل ذات العلاقة وجهات الاختصاص.

أداة الدراسة

سيتم تطوير استبانة كأداة لجميع البيانات وتوزيعها على عينة عشوائية من الجهات ذات العلاقة، المؤسسات والافراد التي يمكن ان يكونوا أعضاء عينة الدراسة والقادرين على الإجابة على أسئلة الدراسة الكيفية والتي لها علاقة بموضوع مكافحة ظاهرة البطالة: مجلس الوزراء، جهاز الإحصاء المركزي، وزارة العمل، ديوان الموظفين العام.

متغيرات الدراسة

- **المتغيرات التابعة** وتشمل المتغيرات التالية: السياسات الحكومية، سياسات التشغيل، فاعلية الخطط الوطنية للتشغيل.
- **المتغير المستقل** ويتمثل في متغير البطالة.
- **فرضيات الدراسة**
- الفرضية الأولى: من المتوقع أن يؤثر تطبيق السياسات الحكومية على الحد من انتشار ظاهرة البطالة بدرجة متوسطة.
- الفرضية الثانية: من المتوقع ان تسهم مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة بدرجة متوسطة.
- الفرضية الثالثة: من المتوقع أن تؤثر سياسات التشغيل على الحد من انتشار ظاهرة البطالة بدرجة متوسطة.
- الفرضية الرابعة: من المتوقع ان تحقق الخطط الوطنية للتشغيل فاعلية للحد من انتشار ظاهرة البطالة بدرجة متوسطة.
- الفرضية الخامسة: من المتوقع أن أبرز التحديات التي تواجه السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في فلسطين هو الاحتلال الإسرائيلي.

هيكلية الدراسة

سيتناول الفصل الأول من الدراسة المقدمة ومشكلة الدراسة والأهداف والمنهجية المستخدمة في الدراسة. في الفصل الثاني سيتم عرض الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات التي تخص هذا الدراسة من خلال عرض هذه الدراسات ونتائجها والتعليق على هذه الدراسات، في الفصل الثالث سيتم الحديث عن الأدوات المستخدمة في الدراسة وهي الاستبانة والعينة وحجمها وكذلك سيتم عرض النتائج النهائية للبحث وفحص الفرضيات التي تخص الدراسة، وأخيرا سيتم عرض النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة.

التعريفات الاصطلاحية

١. **السياسات العامة:** السياسات العامة هي اقتراح مؤسسي لحل المشاكل ذات الصلة في المجتمع من خلال البرامج التي يتم تنفيذها، تركز السياسات العامة على وضع الخطوط العريضة التي تسير عليها الدولة خلال فترة قادمة، وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها إلى خطط استراتيجية وبرامج ومشاريع لتحقيق هذه السياسات وتتضمن القوانين والأنظمة والتشريعات (الدليل الارشادي لتطوير السياسات، www.mcit.gov.sa، ١/٢٠٢٣م)

٢. **مفهوم البطالة**

- الافراد الذين لا يعملون ذهنيا او عضلياً او غير ذلك من الاعمال ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه ولكن ليس لهم فرص للعمل وهي نتيجة للتنافس في الإنتاج واتباع سياسة الاحتكار وهي تزيد من النظام الرأسمالي (عبداللطيف، فاطمة، ٢٠٢١، البطالة والتشغيل، مجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ١(١٤).
- كما تعرف على انها حالة الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يمارسونها ولم يتمكنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعالة في المجتمع حيث انهم يسعون للحصول على وظيفة باستمرار (محمد، طارق، ٢٠٢١، تعريف البطالة، www.mawdoo3.com)

٣. **أنوع البطالة**

- **البطالة الاحتكاكية:** يحدث هذ النوع من البطالة عندما يقوم الافراد بتغيير وظائفهم طواعية داخل الدولة فبعد ترك الشخص لوظيفة من الطبيعي جدا ان يستغرق وقتاً للعثور على وظيفة جديدة ومن الأمثلة عليها دخول القوى العاملة حديثة التخرج الى سوق العمل

وتصنيفها ضمن قسم البطالة الى حين العثور على الوظيفة المناسبة ضمن مجال دراستهم وعادتاً ما يعد هذه النوع من البطالة قصيرة الاجل

- **البطالة الدورية:** يحدث هذا النوع من البطالة عند فترات الانتعاش والانكماش الاقتصادي على شكل تباين في اعداد العاطلين عن العمل حيث يرتفع نسبة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادي وينخفض خلال فترات النمو الاقتصادي (**البطالة الهيكلية:** تعتبر البطالة الهيكلية من التغييرات التكنولوجية في هيكل الاقتصاد الذي يتضمن سوق العمل فعند اجراء تطويرات تكنولوجية في بيئة العمل كاستبدال وسائل النقل او أتمته العمليات التصنيع والتغليف فأن ذلك ستؤثر على حجم العمالة المطلوبة داخل المصانع او الشركات المنتجة، فاستبدال الموظف بالألة او التكنولوجيا سيساهم في رفع معدل البطالة بشكل كبير.
- **البطالة المؤسسية:** تحدث من خلال العوامل والحوافز المؤسسية طويلة الاجل او الموجودة بشكل دائم في الاقتصاد كفرض الحكومات سياسات جديدة متعلقة بالحد الأدنى بالأجور، او برامج المزايا الاجتماعية، او الضمان الاجتماعي، او ارتفاع معدلات النقابات في مؤسسات سوق العمل، بالإضافة الى قوانين الترخيص المهني المقيدة بشكل كبير وغيرها العديد من العوامل التي تلعب المؤسسات دوراً فيها. (ارشيد، بيان، ٢٢٠٢، اهم المعلومات عن البطالة مولع الالكتروني www.rouwwad.com)
- **البطالة الطوعية:** التي تتم عندما يقرر العامل ان يترك العمل لأنه لم يعد بحاجته مالياً فيكون معه المال الكافي الذي يسمح له البقاء في المنزل وانتظار الفرصة المثالية (حياتك ٢٠٢٢، أسباب البطالة وحلولها، www.hyatok.com)

وأيضا تنشأ هذه البطالة نتيجة وجود فئة من القوى العاملة لا ترغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة وقد تكون هذه الفئة من أصحاب المهارات العليا ولكن هذه البطالة تختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق وخبرات هؤلاء العاملين ويطلق عليها البطالة الاختيارية (مصطفى، حيمور، ٢٠١٥، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس)

- **البطالة الاجبارية:** تعرف بالبطالة الاضطرارية وهي تنشأ عندما يضطر العامل او يجبر على ترك عمله لسبب او لآخر كان يعلن المشروع افلاسه او يغلق احد المصانع ابوابه ويستغني عن العاملين فيه او بعضهم بغير ارادتهم رغم ان العامل راغباً لمستوى الاجر السائد ويطلق على هذه البطالة الكينزية او بطالة نقص الطلب حيث يعرف كينز هذه البطالة تلك التي تحقق عدم قدرة الطلب الكلي على امتصاص كمية انتاج الى عدم مرونة الأجور النقدية يشارك فيها اجمال القوة العاملة المتاحة وهذا يعود أساسا بالانخفاض حيث رفض كينز فرضية مرونة الأجور التي نادى بها الكلاسيك وقال بان الأجور في الواقع جامدة وخصوصا ان العمال لا يقبلون بتخفيض الأجور حتى في حالة الركود الاقتصادي وبسبب جمود الأجور تحدق البطالة الاجبارية (الاسطل، محمد ٢٠١٤، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، ١٩٩٦ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة)

٤. **أسباب البطالة:** تعد البطالة من اهم الأسباب التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد أسباب لظهور البطالة وتختلف من مجتمع لأخر واهمها الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ولكل منها مؤثرات سلبية تؤثر على المجتمع (حمد طارق، أسباب البطالة، متاح على الرباط الالكتروني، www.mawdoo3.com)

٥. **السياسات التشغيلية:** تعتبر سياسة التشغيل انها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة أصحاب الأعمال العمال) الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى " مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز في السوق (https://e-learning.univ-mascara.dz/course/info.php?id=2849&lang=ar ٢٠٢٠/٢٠١٩)

المفاهيم والمصطلحات

٦. **السياسات العامة:** السياسات العامة هي اقتراح مؤسسي لحل المشاكل ذات الصلة في المجتمع من خلال البرامج التي يتم تنفيذها، تركز السياسات العامة على وضع الخطوط العريضة التي تسير عليها الدولة خلال فترة قادمة، وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها إلى خطط استراتيجية وبرامج ومشاريع لتحقيق هذه السياسات وتتضمن القوانين والأنظمة والتشريعات (الدليل الارشادي لتطوير السياسات، www.mcit.gov.sa، ١/٢٠٢٣م)

٧. **مفهوم البطالة**

- الافراد الذين لا يعملون ذهنيا او عضلياً او غير ذلك من الاعمال ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه ولكن ليس لهم فرص للعمل وهي نتيجة للتنافس في الإنتاج واتباع سياسة الاحتكار وهي تزيد من النظام الرأسمالي (عبداللطيف، فاطمة، ٢٠٢١، البطالة والتشغيل، مجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ١(١٤).
- كما تعرف على انها حالة الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يمارسونها ولم يتمكنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعالة في المجتمع حيث انهم يسعون للحصول على وظيفة باستمرار (محمد، طارق، ٢٠٢١، تعريف البطالة، www.mawdoo3.com)

٨. **أنوع البطالة**

- **البطالة الاحتكاكية:** يحدث هذ النوع من البطالة عندما يقوم الافراد بتغيير وظائفهم طواعية داخل الدولة فبعد ترك الشخص لوظيفة من الطبيعي جدا ان يستغرق وقتاً للعثور على وظيفة جديدة ومن الأمثلة عليها دخول القوى العاملة حديثة التخرج الى سوق العمل وتصنيفها ضمن قسم البطالة الى حين العثور على الوظيفة المناسبة ضمن مجال دراستهم وعادتاً ما يعد هذه النوع من البطالة قصيرة الاجل
- **البطالة الدورية:** يحدث هذا النوع من البطالة عند فترات الانتعاش والانكماش الاقتصادي على شكل تباين في اعداد العاطلين عن العمل حيث يرتفع نسبة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادي وينخفض خلال فترات النمو الاقتصادي (**البطالة الهيكلية:** تعتبر البطالة الهيكلية من التغييرات التكنولوجية في هيكل الاقتصاد الذي يتضمن سوق العمل فعند اجراء تطويرات تكنولوجية في بيئة العمل كاستبدال وسائل النقل او أتمته العمليات التصنيع والتغليف فأن ذلك ستؤثر على حجم العمالة المطلوبة داخل المصانع او الشركات المنتجة، فاستبدال الموظف بالألة او التكنولوجيا سيساهم في رفع معدل البطالة بشكل كبير.
- **البطالة المؤسسية:** تحدث من خلال العوامل والحوافز المؤسسية طويلة الاجل او الموجودة بشكل دائم في الاقتصاد كفرض الحكومات سياسات جديدة متعلقة بالحد الأدنى بالأجور، او برامج المزايا الاجتماعية، او الضمان الاجتماعي، او ارتفاع معدلات النقابات في مؤسسات سوق العمل، بالإضافة الى قوانين الترخيص المهني المقيدة بشكل كبير وغيرها العديد من العوامل التي تلعب المؤسسات دوراً فيها. (ارشيد، بيان، ٢٢٠٢، اهم المعلومات عن البطالة مولع الالكتروني www.rouwwad.com)
- **البطالة الطوعية:** التي تتم عندما يقرر العامل ان يترك العمل لأنه لم يعد بحاجته مالياً فيكون معه المال الكافي الذي يسمح له البقاء في المنزل وانتظار الفرصة المثالية (حياتك ٢٠٢٢، أسباب البطالة وحلولها، www.hyatok.com)

وأيضا تنشأ هذه البطالة نتيجة وجود فئة من القوى العاملة لا ترغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة وقد تكون هذه الفئة من أصحاب المهارات العليا ولكن هذه البطالة تختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق وخبرات هؤلاء العاملين ويطلق عليها البطالة الاختيارية (مصطفى، حيمور، ٢٠١٥، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس)

- **البطالة الاجبارية:** تعرف بالبطالة الاضطرارية وهي تنشأ عندما يضطر العامل او يجبر على ترك عمله لسبب او لآخر كان يعلن المشروع افلاسه او يغلق احد المصانع ابوابه ويستغني عن العاملين فيه او بعضهم بغير ارادتهم رغم ان العامل راغباً لمستوى

الاجر السائد ويطلق على هذه البطالة الكينزية او بطالة نقص الطلب حيث يعرف كينز هذه البطالة تلك التي تحقق عدم قدرة الطلب الكلي على امتصاص كمية انتاج الى عدم مرونة الأجور النقدية يشارك فيها اجمال القوة العاملة المتاحة وهذا يعود أساسا بالانخفاض حيث رفض كينز فرضية مرونة الأجور التي نادى بها الكلاسيك وقال بان الأجور في الواقع جامدة وخصوصا ان العمال لا يقبلون بتخفيض الأجور حتى في حالة الركود الاقتصادي وبسبب جمود الأجور تحدق البطالة الاجبارية (الاسطل، محمد ٢٠١٤، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، ١٩٩٦ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة)

٩. **الخريج**

كل فرد أنهى المراحل التعليمية بنجاح وحصل على شهادة ولا يشمل ذلك الملتحقين بالدراسة. (مسح ظروف الخريجين،٢٠٠٦، ٣٣)

١٠. **فترة التعطل**

هي الفترة التي كان فيها الفرد لا يعمل ومستعد للعمل وقادر عليه، وقام بإجراء خطوات معينة في سبيل الحصول على فرصة عمل مثل قراءة الصحف، أو سؤال الأصدقاء أو التسجيل في مكاتب الاستخدام، أو مراجعة أصحاب العمل، أو بأي طريقة أخرى. (مسح ظروف الخريجين،٢٠٠٦، ٣٧)

الإطار النظري

تعد دراسة السياسات العامة حديثة النشأة مقارنة بالعموم الادارية والسياسية اذ بدأت دراسته كحقل علمي منظم في بعض جامعات العالم المتقدم وعلى وجه الخصوص الجامعات الأمريكية في نهاية عقد الستينات من القرن الماضي الا ان جذوره تمتد الى الثلاثينات والأربعينات من القرن المذكور وقد ساهمت عوامل عديدة في تطور السياسات العامة، مر العالم في اواخر العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن العشرين بأزمة اقتصادية دفعت المختصين الى التفكير بشكل جدي بالأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ومن هؤلاء الاقتصادين جون كينز التي احدثت نظريته الاقتصادية ثورة فكرية عمى مستوى العالم وكان لمناداته بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف تنظيمه وحمايته الاثر الكبير في تبني الحكومات لسياسات نقدية ومالية كفؤة لتحد من حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، تبنت حكومة الولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية مبدأ تكليف المختصين في حقول علم النفس والسياسة والادارة والاقتصاد بدراسة السياسات العامة المقترحة او المنفذة من قبل الجهات الرسمية وتقديم التوصيات اللازمة بشان هذه السياسات وعليه نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة انشأت مؤسسات علمية خاصة وعامة اختصت بالعمل بمجال السياسات العامة منها شركة راند (تلا عاصم فائق، السياسات العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد)

مفهوم السياسة العامة

يختلف الباحثون في تحديد تعريف للسياسات العامة وعموما تم تعريف السياسة العامة من قبل ديفيد استون(بانها إحلال وتوزيع لمقيم والمنافع بين افراد وشرائح المجتمع وعرفيا) وعرفها توماس داي(بأنها ما تختاره الحكومة او ما تتركه او ترفضه من قول وفعل) ويعرفها جيمس اندرسون السياسة العامة انها (نشاط هادف يقوم به فاعل او مجموعة من الفاعليين لمعالجة مشكلة او حالة معينة وعليه فأن السياسات العامة عبارة عن مجموعة من القرارات الأساسية والالتزامات والاعمال التي يقوم بها فاعل او مجموعة من الفاعلين الذين يمسكون او يؤثرون في مراكز السلطة للنظام السياسي لغرض معالجة حالة او مشكلة معينة، وتجدر الإشارة الى تعريف السياسة العامة الذي قدم في معجم المصطلحات السياسية والذي اشترك فيه د. علي الدين هلال واخرون والذي عرف السياسة العامة على (انها مجموعة البرامج والقواعد الحكومية التي تشكل قرارات او مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة

https://scopmajd.com/ « ISI: (0.360) « ISSN (Online): 3005-2033

صور واشكال منها القوانين واللوائح. (مها حسين، تحليل السياسات العامة التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، يناير ٢٠١٨)

ويلاحظ من التعريفات ان السياسة العامة تمثل في جوهرها برامج ذات اهداف ومجموعة من القرارات لحل مشكلة معينة تهم المجتمع وتأثر عليه وتنفذ من خلال مجموعة من الفاعلين المؤثرين في النظام السياسي، وعليه يجب ان تكون السياسة العامة موجهاً لجميع النشاطات الحكومة وتدد اطاراً يلتزم به متخذي القرار، وهي تحظى في اهتمام الدولة وتتأثر وتأثر في المجتمع ويتم التعبير عنها في القوانين والتشريعات واللوائح والانظمة.

عوامل نجاح السياسة العامة

١. تحديد الأهداف المناسبة يجب تحديد اهداف واضحة ويمكن قياس نتائجها.
٢. إدارة الموارد بشكل جيد توفير ميزانية والموارد اللازمة وادارتها بشكل جيد.
٣. توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة، يجب جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالسياسة قبل اتخاذ القرارات الصعبة.
٤. التواصل والتشاور مع الشركاء، يجب التفاوض مع الأطراف المعنية وتشجيع الحوار البناء والتعاون لتحقيق الأهداف.
٥. تقييم المخرجات والنتائج، يجب تحديد مؤشرات الأداء وتحليلها ومراقبتها باستمرار لتقييم النتائج وتحسين السياسة.
٦. القدرة على التكيف، يجب ان تكون السياسة قابلة للتكيف لتتناسب مع المتغيرات المختلفة ونتائج غير المتوقعة ما هي عوامل نجاح السياسة العامة – إجابة(ejaba.com)

يمكن تحديد العوامل التي تؤثر في السياسات العامة الحكومية في المجتمعات على النحو التالي:

١. الاقتصاد، يعتبر الإطار الاقتصادي والمالي للدولة العامل الأكثر أهمية في تحديد السياسات العامة.
٢. التكنولوجيا، تؤثر التطورات التكنولوجية على قدرة الدولة على تحديد وتنفيذ السياسات العامة وتوفير الخدمات الحكومية.
٣. الثقافة والتاريخ، يعتبر المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني أحد العوامل الهامة في تحديد السياسات العامة لأنها تمثل صوت الموانين وتسعى الى تلبية احتياجاتهم.
٤. البيئة، تعد البيئة عاملا هاما في تحديد سياسات الدولة حيث تحاول الدول احفاظ على بيئتها وحمايتها من التلوث والاستغلال الزائد.
٥. العلاقات الدولية، تؤثر العلاقات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية على السياسات العامة للدولة وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والتبادل التجاري. ما هي عوامل نجاح السياسة العامة – إجابة(ejaba.com)

تطلق الخطة الوطنية للتنمية الفلسطينية، الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال فأنها تهدف لتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي، والحد من البطالة ومحاربة الفقر، وتعزيز دور المرأة والشباب، والاهتمام بالتعلم والتدريب المهني، وصون الحريات العامة وتعزيز الشفافية، وتقويه وإنشاء المدن الصناعية، بالإضافة إلى خلق مشاريع ريادية تنموية وبادئات وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وتعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة، والاهتمام بالموارد المائية، والتأسيس لعمل جماعي وطني لتعزيز صمود المواطنين من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعلمية والاقتصادية والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأساسية الي تلامس حياة الناس.

ان سياسة الحكومة الفلسطينية في الاستثمار في الموارد البشرية ونجاح سياسة التنمية بالعناقيد يكمن في قدرتها على تحفيز الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة تلي الطلب المتزايد على فرص العمل نتيجة للنمو السكاني الطبيعي، بحيث تعزز صمود الفلسطينيين في أرضهم وتخفف من إمكانية هروب الكفاءات، دون أن يعي ذلك انغلاق أو تحفظ حول فتح سوق العمل، أيضا توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المولدة للعمالة وتلبية الاحتياجات المحلية والأساسية.

تشير اجندة الإصلاح الحكومية إلى مضامين الصالح الاجتماعي التي تمثل الارتقاء بالظروف الاجتماعية عن طريق تعديل التشريعات و الأنظمة الاجتماعية، وبما يؤدي إلى تغيير تدريجي ايجابي في البناء الاجتماعي، و أكدت على أهمية توفير ضمان اجتماعي طوعي، يحفظ حقوق العاملين ضمن إطار قانوني ناظم، توافق عليه الأطراف الشريكة، وبينت أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الاحتلال وتراجع المساعدات الدولية، تؤدي لمظاهر اجتماعية سلبية، مثل: انتشار البطالة والفقر، وغياب مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، وفي هذا السياق تشير لدعم صمود المقدسيين الذي يرزحون تحت حكم الاحتلال واستبداده. كما تم تناول جانب الصالح الاجتماعي من خلال منظومة التعليم بدء من التعليم العام، وحتى التعليم العالي، والتأكيد على أهمية البحث العملي وتحفيز الريادة والإبداع لدى الشباب. وتناولت الوثيقة أهمية ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتمكين الشباب والطلبة من مهارات تساعدهم على مواجهة متطلبات سوق العمل الحديثة. كما ذكرت أن تحقيق الانسجام الثقافي والفكري يتيح لجميع أفراد المجتمع الإسهام بشكل فاعل في بناء منظومة اجتماعية إصلاحية، قادرةٍ على تصحيح الانطباعات الخاطئة لدى أفراد المجتمع، ولهذا كانت العناوين التالية ضمن أولويات الإصلاح الاجتماعي :

- تفعيل الضمان الاجتماعي بما يشمل العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر .
- إصلاح قطاع التعليم بما يشمل التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم التقني والمهني، والإبداع والريادة، والبحث العلمي .
- تعزيز صمود المقدسيين والمتابعة القانونية لقضاياهم وتعزيز انخراطهم في الشأن الوطني العام .- الانطباعات السلبية حول القضايا المجتمعية بما فيها الفساد.
- توطين الرواية وتعزيز الثقافة الفلسطينية، ودور العالم الفاعل .
- تصحيح شبكة أمان الفقراء ورعاية المسنين وذوي الإعاقة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

هناك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بمكافحة البطالة، وقد ظهر ذلك من خلال وجود سياسات واستراتيجيات صادرة من قبل الجهات المختصة ولكن هذه السياسات مبنية على فرضية غير واقعية، فهي ذات بعد خيالي اكثر من عملي كما ان فعالية وكفاية السياسات الحكومية تؤثر في مكافحة البطالة بدرجة متدنية لذلك كانت ابرز التوصيات هي ضرورة العمل على تعزيز السياسات الحكومية المختصة بمكافحة البطالة في فلسطين وجعلها اكثر واقعية وقابلة للتطبيق وضرورة وضع سياسات حكومية تقوم بالتوظيف على أساس الكفاءة وليس الاقدمية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب والعمل على زيادة المشاريع التي تتعلق بمساعدة الأشخاص العاطلون عن العمل (لارا قنيص: إسماعيل عريقات، دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني، المجلة العربية للإدارة (تحت النشر)، مج ٤٥، ع٤، سبتمبر ٢٠٢٢)

للقطاع الحكومي دور هام للحد من مشكلة البطالة من خلال فرص العمل التي يوفرها ولكن يوجد قلة في العدد الذي يستوعبه القطاع العام الفلسطيني بسبب عدم تمتع السلطة الفلسطينية بالسيادة الكاملة على أراضيها واعتمادها على المعونات الخارجية في تغطية موازنتها السنوية واضا القطاع الخاص الفلسطيني ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني ويعتمد وجوده على جهود شخصية من المستثمرين الفلسطينيين حيث يوجد غياب رعاية الدولة الفلسطينية الحقيقية والفاعلة بسبب معيقات الاحتلال الإسرائيلي وتراجع الوعي التعاوني وعدم الانتماء للعمل الجماعي التعاوني في ظل انحسار ظاهرة التكافل الاجتماعي الذي ساهم في تقليص فرص العمل (محمد هلسة، دور القطاع الحكومي والخاص والأهلي في حل مشكلة بطالة الخريجين من الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الاستقلال، ٢٠١٦)

ومن قلة فرص العمل لعل السبب في ذلك يرجع إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التي أدت إلى خلق تشوهات واختلالات في هيكلية البنية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي

https://scopmajd.com/ « ISI: (0.360) « ISSN (Online): 3005-2033

في إطار من العلاقة غير المتكافئة، حيث عمدت إسرائيل إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني مصدرا للأيدي العاملة الرخيصة وسوقاً استهلاكية لمنتجاتها، كما أنها فرضت قيود عدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ومن ضمنها القطاع الصناعي، والذي بدوره انعكس سلباً على تطور العملية الإنتاجية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى محدودية القاعدة الصناعية التي تستند أساساً إلى المشاريع الصغيرة، كما ان محدودية مستوى المساهمة في القطاع الزراعي والبالغة نحو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي يعتبر فيه قطاع الزراعة مصدراً أساسياً في تشغيل الأيدي العاملة؛ وتوليد الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة لمصادرة الأراضي من قبل إسرائيل لاستكمال بناء جدار الضم والتوسع حيث أدى بناء الجدار إلى مصادرة ٦٥% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وما نتج عن ذلك من تشوهات في البنية الاقتصادية، يضاف إلى ذلك محدودية قدرة المنتجات الفلسطينية للوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية.

ان الظروف السابقة الذكر كانت عائقاً وتحدياً للحكومة الفلسطينية وللسياسات الحكومية وللخطط والاستراتيجيات الحكومية وسياسات التشغيل والتي لعبت دورا مهماً في الحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن التقلبات الكبيرة من عام لآخر ومن دورة إلى أخرى، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على المشاركة في القوى العاملة، حيث المشاركة المحدودة في سوق العمل.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

***دراسة (رانيا بلمداني،٢٠١٣)** وعنوانها: **اثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر**. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الحالة الجزائرية الى باراديغم (النموذج او المثال) التنمية الإنسانية المستدامة الذي يجمع بين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية الذي اغفل واهمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية للتنمية وترى انه على الرغم من استعادة الجزائر في الالفية الجديدة لمعدلات نمو نتيجة الوفرة المالية فأنه نمو يحصل من دون تنمية إنسانية، باعتبار ان ارتفاع مؤشرات تتعلق بأبعاد الصحة والتعليم والدخل هي ناتجة من زيادة الانفاق الحكومي مع ارتفاع أسعار النفط، ولا تعتمد على دينامية مبنية على التعلم والإنتاج وخلق قيمة مضافة، وسياسة التشغيل التي ارتكزت على هذا الانفاق في البنية التحتية والتنمية الزراعية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الموارد البشرية اتضح ان اثارها كانت محدودة في تقليص البطالة.

من أبرز نتائج الدراسة التي وردت:

١- بقاء الجزائر بمعاناة الانكماش في فرص العمل في القطاعين الزراعي والصناعي.

٢- محدودية تقليص نسب البطالة.

***دراسة (عبدوتي ولد عال،٢٠١٢)** وعنوانها: **سياسات التنمية في موريتانيا وتأثيرها في فرص العمل**. حيث هدفت الدراسة إلى تبيان حالة موريتانيا بنتائج التحول في النمط التنموي على قاعدة إنتاجية ضعيفة لثلاث منظومات: منظومة الإنتاج، منظومة التشغيل، منظومة الاعداد (التعليم) مركزاً على مرحلة برامج التكيف الهيكلي (١٩٨٥ – ٢٠٠٠) ومرحلة الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) ويظهر من نتيجة قيام الدول في مرحلة التكيف الهيكلي بالتخلي عن جزء كبير من التزاماتها الاجتماعية والتقليص الجذري والتدريجي لدور القطاع العام الذي حتى عام ١٩٨٩ كان يقوم بتشغيل ٧٥% من العمالة، ان البطالة زادت في العشرية الأخيرة بنسبة ٣٢.٣% وضعف هيكل العمالة في حين هيمن القطاع الغير منظم على اغلبية ساحقة من فرص العمل، اما سياسة التشغيل الذاتي التي ارتكزت منذ بداية التسعينات على تشجيع تنمية المقاولات الصغيرة المندمجة مع القطاع العصري، ودعم المبادرات الخصوصية او التعاونية التي يقوم بها الفقراء، وتنمية التكوين المهني فجرى ربطها لاحقاً بمكافحة الفقر.

من أبرز النتائج الواردة في الدراسة:

١- أصبحت سياسة التشغيل نوعا من الإغاثة والايواء.

٢- تحول مجهود التشغيل الى تدخلات توزيعية بدلا من اعتماده على أسس إنتاجية مستقرة.

دراسة (داوود وصادق، ٢٠١٢) بعنوان: العائد على التعليم للذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الإتجاهات والمحددات. حيث هدفت الدراسة إلى تقدير العائد على التعليم في فلسطين وكذلك هدفت أيضاً إلى تحديد المتغيرات التي الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في تحديد العائد على التعليم. وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن العائد الخاص على التعليم يزداد بإزدياد المستوى التعليمي، وأن الاستثمار في التعليم مجد ويستحق الدعم المادي. ومن أهم التوصيات التي خرج بها الباحثان في هذه الدراسة هو أنه يقع على عاتق السلطة الفلسطينية إعطاء أهمية أكبر لقطاع التعليم العالي.

***دراسة (البريفكاني ورشيد، ٢٠١٠)** وعنوانها: **ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات).** حيث هدفت الدراسة إلى تحديد وتشخيص أسباب عدم إمكانية حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة، فضلاً عن التعرف على نوع البطالة التي يتعرض لها هؤلاء الخريجين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة مكونة من (٣٠٠) خريج وخريجة من جامعة دهوك.

أبرز النتائج التي وردت في الدراسة:

١- أشار ما نسبته ٧٧% من أفراد عينة الدراسة بأن سبب عدم حصولهم على فرصة عمل يرجع إلى تخلف القطاعات الاقتصادية وعدم قدرتها على استيعاب أيدي عاملة جديدة.

٢- بلغت نسبة العاطلين عن العمل من الإناث في عينة الدراسة ما يقارب ٥٣%ويرجع السبب في ذلك قلة فرص العمل، والنظرة السلبية من المجتمع للمرأة العاملة.

أبرز التوصيات التي وردت في الدراسة:

١- إعادة النظر في انسيابية القبول في الجامعات بحسب الرغبة أولا ً.

٢- حصر الأشخاص الذين يتقاضون أكثر من راتب من اكثر من جهة حكومية.

***دراسة (الإحصاء الفلسطيني،٢٠٠٦) وعنوانها: مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني.** حيث هدف المسح إلى تقدير عدد الخريجين حسب نوع التعليم الذي تلقوه، كما وهدف المسح أيضاً إلى المقارنة بين ظروف خريجي التعليم العالي، وخريجي التعليم المهني في سوق العمل. واعتمد المسح على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة عشوائية منتظمة مكونة من (١٠٧٨٣) أسرة، منها (٣٦٦٨) أسرة لديها خريج تعليم عالي أو تدريب مهني على الأقل.

أبرز النتائج التي وردت في المسح:

١- أشارت النتائج بأن أعلى معدل للالتحاق في سوق العمل للخريجين سجل لمن يحملون شهادة البكالوريوس.

٢- بلغ متوسط عدد أشهر التعطل عن العمل لخريجي التعليم والتدريب المهني ١٧.٨ شهر، مقابل ٢٠.٤ شهر لحملة البكالوريوس، و ٢٤ شهر لحملة الدبلوم المتوسط.

***دراسة (الجعفري ولافي، ٢٠٠٤) بعنوان: مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية.** حيث هدفت الدراسة إلى تقييم دور الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية في مواءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تحديد العوامل المحدد للطلب على الخريجين في القطاعات الإقتصادية المحلية المختلفة. ومن أبرز النتائج التي وردت في الدراسة هي أن اختيار الطالب لتخصصه لا يعتمد على أي تخطيط مسبق، وإنما نتيجة رغبة

https://scopmajd.com/ « ISI: (0.360) « ISSN (Online): 3005-2033

شخصية وطموح. بالإضافة إلى أنه يفرض على الطلبة دراسة تخصصات معينة من قبل الأهل والأقارب. إضافة إلى ذلك عدم توفر معلومات دقيقة عن الوظائف الشاغرة والقطاعات التي تعاني من نقص في الكوادر البشرية. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي أنه يقع على عاتق الجامعات والمؤسسات التعليمية مسؤولية تحديث وتطوير وسائل التدريس لديها لتصبح المناهج مواكبة للتغيرات والمستجدات. إضافة إلى ذلك يجب على إدارة الجامعات والمؤسسات التعليمية أن تقوم بفتح مكاتب خاصة لمتابعة الخريجين، بحيث توفر هذه المكاتب قاعدة من المعلومات عن الخريجين ومدى احتياجاتهم التدريبية. بالإضافة إلى إرشاد طلبة الثانوية العامة حول فرص العمل المتاحة في السوق المحلية التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم.

***دراسة (عرمان وناطور، ٢٠٠٢) بعنوان: مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل.** حيث قام الباحثان بدراسة فئة الخريجين وتوزيعاتهم حسب التخصص وبلد التخرج، وقام الباحثان أيضاً بتسليط الضوء على التوافق الواقعي بين المهن والتدريب (التأهيل). وكان الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة عن الأسئلة البحثية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل المحلية. وأبرز التخصصات التي يوجد عليها طلب وتلك التي يوجد منها فائض من حيث الكم والنوع، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين مستوى التعليم والتخصصات العلمية والتوجه للعمل في سوق العمل الإسرائيلية.

من أبرز النتائج التي وردت في الدراسة:

١- أن ٢٥.٤% من المشتغلين يعملون في المهن الأولية، ٢٢.٧% يعملون في الحرف وما إليها من مهن، و ١٧.٦% يعملون في الخدمات وباعة في المحلات التجارية والأسواق.

٢- وأظهرت النتائج أيضاً أن ٧٥% من الذكور يعملون في مهن لا تحتاج بالضرورة إلى مؤهلات عليا.

ومن أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

١- ضرورة وضع ضوابط ومعايير أكاديمية موجهة لتحسين نوعية التعليم العالي في فلسطين.

٢- ربط عملية تخطيط التعليم العالي وتخصصاته بإحتياجات سوق العمل المحلية، من خلال المتابعة الدورية للمتغيرات في الطاقة الإستيعابية للخريجين في سوق العمل، بما يؤدي إلى تحجيم الإقبال على التخصصات التي تعرض فائضاً كبيراً في عن حاجة السوق المحلية للخريجين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Che Omar & Rajoo,2016)** وعنوانها:

UNEMPLOYMENT AMONG GRADUATES IN MALAYSIA

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم البطالة بين الخريجين في ماليزيا، وكيفية التغلب عليها. ومن أبرز النتائج التي وردت في الدراسة: إعادة هيكلة النظام التعليمي من أجل زيادة مهارات الخريجين، وجعلهم قادرين على الانخراط في سوق العمل، كما وأصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة نظام سوق العمل من أجل تطوير ماليزيا.

- **دراسة (Azina Ismail,2011)** وعنوانها:

GRADUATES' CHARACTERISTICS AND UNEMPLOYMENT: A STUDY AMONG MALAYSIAN GRADUATES.

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير خصائص الخريجين على فرص العمل في ماليزيا، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة مكونة من ٣٠٢٥ خريج ماليزي. ومن أبرز نتائج الدراسة هناك توظيف للخريجين الذين يتقنون اللغة الانجليزية، حيث أن خريجي الهند لديهم فرصة أقل من خريجي الصين.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة يتضح أن هناك بطالة موجودة بنسبة كبيرة بين الفئة الشابة وخاصة الخريجين الذين يحملون شهادات علمية ومهنية، حيث أشارت دراسة (عرمان وناطور، ٢٠٠٢) التي هدفت إلى دراسة طبيعة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل المحلية، واتفقت معها كلاً من دراسة (الجعفري ولافي، ٢٠٠٤) التي هدفت إلى تحديد العوامل المحدد للطلب على الخريجين في القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة.و دراسة (البريفكاني ورشيد،٢٠١٠) التي هدفت إلى تحديد وتشخيص أسباب عدم إمكانية حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة. بالإضافة إلى دراسة (الزعنون،٢٠١١) التي هدفت إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة بطالة الخريجين واستمرار معدلات البطالة بالارتفاع. ومن الملاحظ أن هذه الدراسات الثلاثة تتفق مع دراستي في كونها تتعلق بالبطالة بين خريجي الجامعات، في حين أن دراسة (درويش،٢٠١٣) التي هدفت إلى التعرف على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث أسبابها وآثارها، ودراسة (داوود وصادق، ٢٠١٢) التي هدفت إلى تقدير العائد على التعليم في فلسطين قد اختلفتا عن دراستي كونهما تتطرقان للبطالة والعائد على التعليم.

تتفق دراستي مع الدراسات السابقة في أنها تستخدم المنهج الوصفي التحليلي.

وتختلف عد الدراسات السابقة في الحدود المكانية والزمانية.

المراجع:

١. مزاوي، علي، مجلة قانون العمل والتشغيل جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٦، ع ٢

٢. جميل الريماوي، بيان عساف، تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث ونظام معلومات سوق العمل، وزارة العمل، ٢٠٢٢م

٣. عبدالكريم الطيب،٢٠١٥، دور العون الإنساني في الحد من البطالة، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٤. عماد لبد، الخسائر الناتجة عن استنكاف الموظفين في القطاع الحكومي، ديوان الموظفين العام، دائرة الأبحاث والمشاريع، غزة، يونيو، ٢٠٠٩.

٥. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٣،www.undp.org)

٦. جميل الريماوي، بيان عساف، تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث ونظام معلومات سوق العمل، وزارة العمل، ٢٠٢٢م (موقع وزارة العمل www.mol.gov.ps)

٧. (معين رجب، احمد الفرا،٢٠٠٩، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق)

٨. خالد عبدالحق، ٢٠١٤، واقع البطالة في فلسطين وتأثيراتها السياسة والاقتصادية والاجتماعية النفسية تناولت هذه الدراسة مفهوم البطالة وتطورها في فلسطين وبينت عبئها وفجوة الطلب على العمالة في سوق العمل الفلسطيني خلال عام ٢٠١٣ كما تطرقت إلى خصائص البطالة في فلسطين وأسبابها ومدى ارتباطها بتحولات السياسة الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة وسوق العمل الفلسطيني والتي ترتبط بالعوامل الموضوعية التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة خاصة في ظل قصور عمل السلطة الفلسطينية وغياب التخطيط التنموي الشامل وعجز السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، كما بحثت في آثار البطالة في فلسطين، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني.